

المملكة المغربية
السلطة القضائية
محكمة الاستئناف بالرباط
المحكمة الابتدائية بالرباط
قسم قضاء الأسرة

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالرباط
قسم قضاء الأسرة
باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

أصدرت المحكمة الابتدائية بالرباط قسم قضاء الأسرة - وهي تبت في قضايا الأسرة الحكم الآتي نصه: بين: ح. ش عنوانه: الرباط ينوب عنه ذ. العربي باخبي المحامي بالرباط من جهة وبين: س. ع عنوانها: الرباط من جهة أخرى	<u>ملف رقم:</u> 1269-1620-19 <u>حكم عدد:</u> <u>بتاريخ:</u> 2020-3-9
--	--

الوقائع

بناء على المقال الافتتاحي للدعوى الذي تقدم به المدعى بواسطة نائيه لدى كتابة ضبط هذه المحكمة بتاريخ 18-7-2019 والمؤدى عنه الرسوم القضائية، والذي يعرض من خلاله أن المدعى عليها زوجته التي لم تمكنه من الدخول بها ملتصقا بالحكم عليها بتمكينه من الدخول بها مع النفاذ المعجل و تحميلها الصائر مدليا بصورة عقد زواج و صورة محضر جلسة و شهادة طبية.

أجابت المدعى عليها بكونها لا تمنع في المعاشرة الزوجية شرط المعاشرة بالمعروف وتبادل الاحترام والمودة تحت سقف بيت واحد.

وبناء على ملتصق النيابة العامة الكتابي الرامي إلى تطبيق القانون.

وبناء على إدراج القضية بعدة جلسات اخرها بتاريخ 24-2-2020 حضر خلالها ذ. باخبي و أدلى بمذكرة مرفقة تسلمت المدعى عليها نسخة منها و اسندت النظر و تقرر خلالها حجز القضية للمداولة لجلسة : 9-

3-2020

وبعد المداولة طبقا للقانون

التعليق

في الشكل: حيث قدم الطلب وفق الشكل و الصفة المتطلبين قانونا مما يتعين معه قبوله.

في الموضوع:

حيث إن الطلب يهدف إلى الحكم لفائدة الطرف المدعي بما هو مسطر أعلاه.

و حيث ان مدار الطلب و منتهاه هو تمكين المدعى عليها من المعاشرة الزوجية بحسبان كونها زوجته

و حيث انه باستقراء المادة 51 من مدونة الأسرة يتضح أن المساكنة الشرعية هي في الوقت ذاته واجب و حق لكلا الزوجين وهي انما تدرك بالصفة لا بالجفا لقول الرسول ص" لا يقعن احدكم على امرأته كما تقع البهيمة و ليكن بينهما رسول قيل و ما الرسول يا رسول الله قال القبلة و الكلام " و يستشف من ذلك أن الشرع الحكيم لم يجعل من الباء مجرد غريزة و قضاء عابر للو طر بل قرنهما بأداب المعاشرة التي يجب التقيد بها من طرف الزوجين عند صفاء الجو بينها و لا يتصور قط احترام هذه الآداب متى وجد ما يكدر صفو الحميمية و يقوض انجذاب الشريك لشريكه ، فلا جرم أن تنفيذ المعاشرة الزوجية من طرف الزوجة جبرا بعد الحكم به عليها قضاء يجافي مقاصد الشرع من الجماع المتمثلة في بعث السرور عند الزوجين معا توطيدا للعلاقة بينهما بما يكفل تكثير النسل و العفة عن الحرام فناسب على هدي هذه العلة رفض الطلب .

وحيث يتعين إبقاء الصائر على عاتق الطرف المدعي.

الحكم

وتطبيقا للقانون

لهذه الأسباب

تصرح المحكمة علنيا ابتداءيا وحضوريا .

في الشكل: قبول الطلب.

في الموضوع: برفض الطلب و تحميل رافعه الصائر.

بهذا صدر الحكم في اليوم والشهر والسنة أعلاه.

وكانت المحكمة تتركب من :

السيدة :	سلمى التزنياتي	رئيسة و مقررة
السيدة:	منى المصمودي	عضوا
السيدة :	نادية الحسنوي	عضوا
السيد :	محمد عباس سقاط	ممثل النيابة العامة
السيد :	رشيد الوصيف	كاتب الضبط
الرئيسة و المقررة	كاتب الضبط	